المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

21/03/2016

المساء
ALMASSAE

2937/6

الأمين العام للمنظمة الحقوقية يؤكد أن التعذيب ليس سياسة ممنهجة للدولة

المغرب يتحفظ على معدي تقارير «أمنيستي» ويطلب حصولهم على تراخيص

إسماعيل روحي

علمت «المساء» أن المسؤولين المغاربة اشتكوا خلال لقائهم بالأمين العام لمنظمة العفو الدولية «أمنيستي» من عدم حياد معدي التقارير الصادرة عن المنظمة الحقوقية الدولية، وأكدت مصادر مطلعة أن المغرب طلب ضرورة حصول باحثي المنظمة على ترخيص قبل البدء في إنجاز التقارير داخل البلاد، من خلال الاستماع إلى مختلف الأطراف خاصة الجمعيات العاملة في مجال حقوق الإنسان.

وجاءت هذه التطورات خلال الزيارة التي قام بها سليل شيتي، الأمين العام لمنظمة العفو الدولية، إلى المغرب بدعوة من حكومة عبد الإله بنكيران بعد حالة الشد والجذب التي حصلت بين الطرفين خلال الأشهر القليلة الماضية، كما تندرج زيارة المسؤول الحقوقي في إطار متابعة لقاء لندن المنعقد في يناير الماضي، والذي كان قد جمع بين وفد عن الحكومة المغربية برئاسة وزير العدل والحريات، ومسؤولين بالأمانة العامة لمنظمة العفو الدولية.

وفي السياق ذاته، أكدت وزارة العدل والحريات أن الزيارة استهدفت العمل على ضبط قواعد ومبادئ التعاون والتفاعل البناء بين الطرفين، بما يراعي الإنصاف والموضوعية والحياد والشفافية وأخلاقيات العمل الحقوقي، واحترام قوانين ومؤسسات الدولة، موضحة أنه خلال هذه الزيارة، التقى الأمين العام لأمنيستي والوفد المرافق له، الجمعة الماضي بمصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، بحضور ممثلي القطاعات الحكومية المعنية.

وأشار المصدر ذاته إلى أنه وخلال هذا اللقاء، أكد الرميد أن حماية حقوق الإنسان والنهوض بها هو خيار استراتيجي للمغرب، وأنه أطلق أوراشا إصلاحية مهيكلة ترمي إلى تعزيز حقوق الإنسان والبناء الديمقراطي. كما جدد وزير العدل والحريات بالمناسبة التأكيد على انفتاح المغرب على كافة الهيئات والمنظمات الدولية واستعداده الدائم للتعاون معها.

ومن جهته، أكد الأمين العام لأمنيستي على أن المغرب قطع أشواطا هامة في مجال حقوق الإنسان، وأنه يعرف تقدما حقيقيا في هذا الشأن، وأن المغرب اتخذ مبادرات وخطوات تستحق التقدير والدعم. كما أكد على أن منظمته مقتنعة بأن التعذيب ليس سياسة ممنهجة للدولة، وأشاد بالعمل الهام الذي أنجز على مستوى هيئة الإنصاف والمصالحة واعتماد الدستور الجديد، ومواصلة الانخراط في المواثيق الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، ولا سيما الانضمام إلى البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب.

وفي ختام هذا اللقاء، خلص الطرفان إلى أهمية مواصلة التفاعل الإيجابي والحوار البناء خدمة لقضايا حقوق الإنسان ودعما للإصلاحات الكبرى التي تعرفها المملكة.

يذكر أن الأمين العام للمنظمة الحقوقية الدولية قد أستقبل في بداية زيارته من طرف رئيس الحكومة، بحضور وزير العدل والحريات. كما كان قد التقى وزير العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، ورؤساء المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، ومؤسسة وسيط المملكة، بالإضافة إلى عقد لقاء مع مجموعة من البرلمانيين من الأغلبية والمعارضة، وممثلي عدد من منظمات المجتمع المدني.

أرشيف

طائرة أممية تنقل موظفي «المينورسو» خارج المغرب

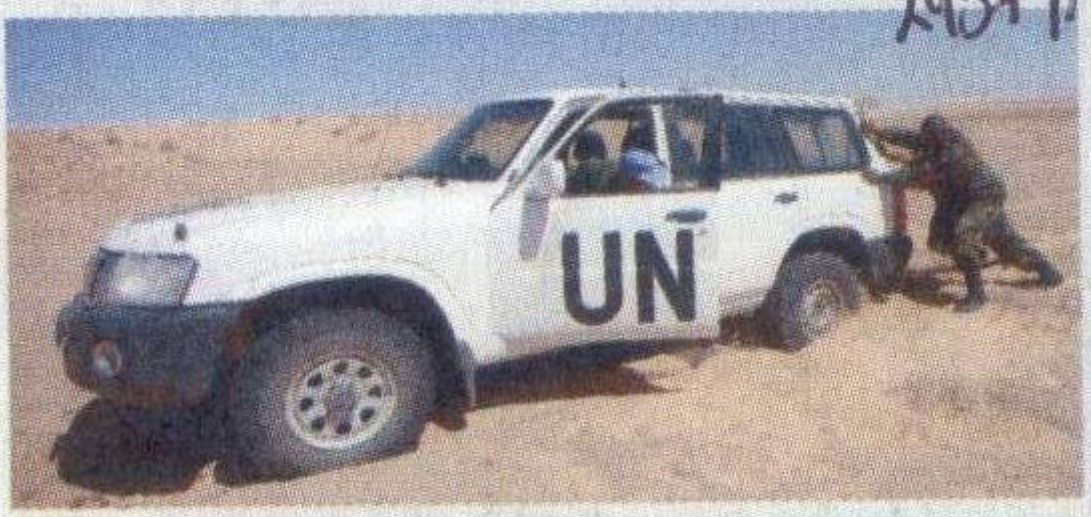

تنفيذا للقرار المغربي القاضي بتقليص جزء كبير من المكون المدني لبعثة «اليمنورسو»، غادر عدد من موظفي البعثة، الذين قدم المغرب لائحة بأسمائهم، التراب الوطني عبر طائرة أممية نهاية الأسبوع الأخير.

مغادرة الموظفين المدنيين المقدر، عددهم بـ84 شخصا، جاءت بعد أن قدم المغرب أسماء المعنيين إلى هيئة الأمم المتحدة، وذلك بعد القرارات التي اتخذتها الرباط إثر المواقف المنحازة للأمين العام، بان كيمون، والتي وصلت حد وصف الصحراء المغربية بـ«المحتلة».

في المقابل، أكد المغرب احترامه لمهام وقف إطلاق النار التي تشرف عليها البعثة الأممية، ولذلك لم يتم المساس بالمكون العسكري للمينورسو، بل همّ القرار فقط فئة من الموظفين، خاصة المكلفين بالاستفتاء الذي أصبح طرحا متجاوزا.

إدريس اليزمي

من شغب الثورة إلى الحقوقي في عباءة المؤسسات

المشوار النضالي الطويل لإدريس اليزمي جعله محط اهتمام من قبل العصبة الفرنسية لحقوق الإنسان التي سيصبح نائب رئيسها فيما بعد. توهج قيمي ونضالي سيمنحه شرعية أخرى حين شغل منصب الأمين العام للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان.

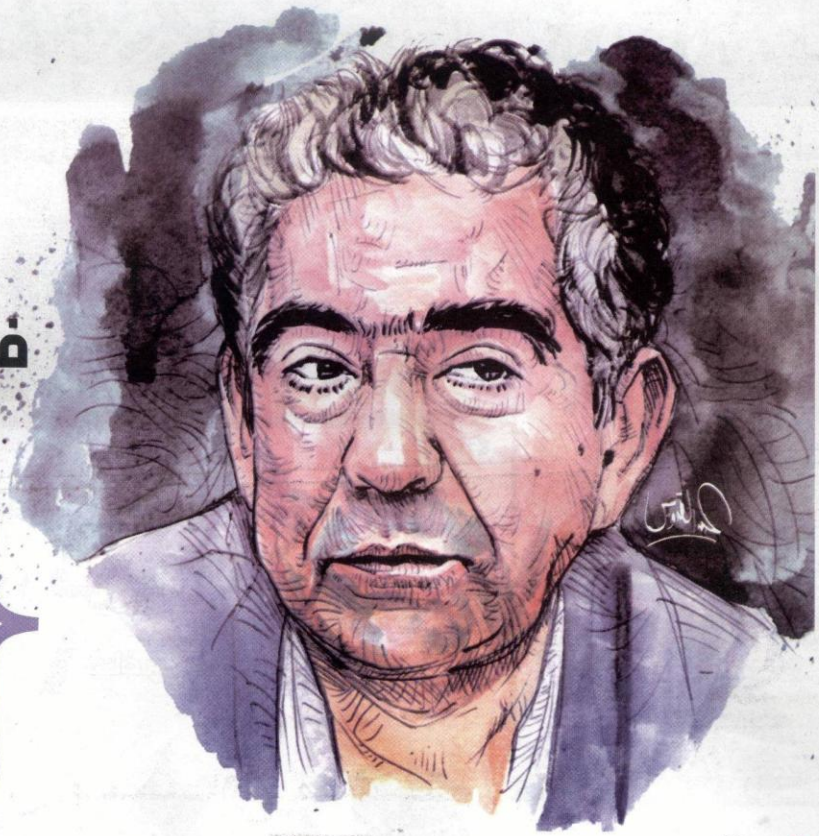

سعيد نافع

سعيد نافع

تتجسد في شخصية إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، كل تطورات الإنسان المغربي خلال الخمسة عقود الأخيرة. سليل زاوية الخمار بالريف شمال المملكة تربى في كنف تقليدي بتربية دينية، استمرت في سنوات الدراسة الأولى. في سنوات الصبا الأولى سقط اليزمي صريعا في هوى الفن والموسيقى، وسرعان ما تردد على فرقة محلية هناك في مسقط رأس الآباء والأجداد بجماعة أولاد إزام في إقليم تاونات، ليشارك في إنشاد أغاني الطقطوقة الجبلية ذات البعد الصوفي الواضح. في الثانوية بفاس تطور الوعي السياسي لإدريس ليصبح يساريا كما اقتضت موضة ذلك العصر، في الأوساط الدراسية في كل دول العالم الثالث وليس المغرب فحسب. البعد اليساري لليزمي سيأخذ أبعادا أكثر «راديكالية» في تجربته الفرنسية، وسرعان ما سيتحول إلى واحد من أشد المعارضين لنظام الحكم في المغرب. موقف سياسي سيؤدي غاليا بعد أن حكم عليه بالسجن المؤبد غيابيا في المغرب، وسيدفعه للابتعاد عن الوطن سنوات أخرى. بعد التطبيع مع العهد الجديد، عاد إدريس اليزمي للمغرب، وما هي إلا سنوات حتى أصبح من كبار الشخصيات الوطنية، في الامتداد الجديد للنظام الذي طالما عارضه، بعد ترؤسه للمجلس الوطني لمغاربة الخارج، ثم المجلس الوطني لحقوق الإنسان فيما بعد.

ولد إدريس اليزمي في فاس سنة 1952 وغادر المغرب عن سن الثامنة عشر قاصدا فرنسا العام 1970، في السنة نفسها التي حصل فيها على شهادة الباكالوريا من ثانوية مولاي إدريس. لم يتصور حينها الشاب اليساري المتشبع بالحماس الثوري، أن 27 سنة بعد هذا الاختيار سيعين على رأس مجلس الجالية الذي يمثل أزيد من 5 ملايين مغربي يعيشون في كل أرجاء المعمور. اختيار لم يأت من قبيل الصدفة، فمنذ حلوله بفرنسا لاستكمال الدراسة بمارسيليا بالمدرسة العليا للتجارة بعد حصوله على المنحة، احتك إدريس بكل الأعراق التي عاشت في فرنسا المهجر، واتخذت منها منبرا للدفاع عن كافة قضاياها الإنسانية أو السياسية. كما سيحتك بأساتذة علقوا في ذاكرته وبصموا مواقفهم فيها، مثلما بصموا أسلوب تفكيره وفتحوا أمامه آفاق المعرفة المختلفة، كالأستاذ م. بيسوم الذي كان أول من أهداه رواية للكاتب الروسي ألكسندر سولجينستين. الأستاذ بيسوم المعارض السابق للنظام الستاليني في الاتحاد السوفياتي البائد فتح أعين إدريس اليزمي على حقيقة الوضع الإنساني في كل نظام سياسي، وهو ما سيؤثر لاحقا في رؤيته حول هذا الموضوع بالتحديد. منتصف السبعينيات تعلق إدريس اليزمي بمواضيع مجلة «أنفاس» التي كان ينشطها الكاتب والمثقف عبد اللطيف اللعبي وثلة من كبار المثقفين المغاربة، والتي كانت تسعى لإحداث ثورة في المجتمع المغربي من منطلق ثقافي.

في الفترة نفسها سينخرط اليزمي في الدفاع عن القضية الفلسطينية كما كان يقتضيه الحس الثوري في منتصف السبعينيات. ثم عانق قضية المهاجرين المغاربيين في فرنسا ثم العمال العرب. بعد نضال طويل من أجل قضية «الوثائق الإدارية» مع المهاجرين السريين، وخوضه لإضراب عن الطعام، قررت فرنسا طرده من ترابها، فتلقفته الأجهزة الأمنية المغربية مباشرة بعد وصوله إلى الوطن. احتجز في الرباط في معتقل مخصص للمهاجرين ثلاثة أشهر، تمكن في نهايتها من الهرب والعودة إلى فرنسا لاستكمال سنوات منفاه الاختياري. في هذه الفترة أيضا عانت عائلة اليزمي كثيرا مع مواقف أبنائها النضالية والسياسية، وتعرضت للكثير من الهزات خلال سنوات الرصاص، فإدريس الهارب من حكم بالمؤبد صدر في حقه غيابيا العام 1977، لم يكن محنتها الوحيدة. الابن الآخر، عبد العالي، سيقبع في سجن القنيطرة سنوات طوال بعد أن صدر في حقه حكم آخر بـ 22 سنة سجنا نافذا. حتى فرحة معانقته للحرية لم تدم طويلا، فسرعان ما تلقفه المرض اللعين أشهرا قليلة بعد مغادرته للزنزانة.

وضعية سجناء الرأي والسياسة في المغرب ستصبح قضيته الجديدة بعد صدور الأحكام في القضية التي أدين فيها شقيقه، حيث سيسعى لتعويض السجناء في إطلاع الرأي العام الفرنسي حول انتهاكات حقوق الإنسان في المغرب. نضال جعله يتخلى نهائيا عن دراسة التجارة، ويتحول للصحافة التي سيبدأ في تعلم أبجدياتها في العام 1980. إدريس اليزمي سيكرس تجربته الصحفية للدفاع على قضيتين أساسيتين: حقوق الإنسان والهجرة.

المشوار النضالي الطويل لإدريس اليزمي جعله محط اهتمام من قبل العصبة الفرنسية لحقوق الإنسان التي سيصبح نائب رئيسها فيما بعد. توهج قيمي ونضالي سيمنحه شرعية أخرى حين شغل منصب الأمين العام للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان. وبالتزامن مع هذه المناصب استمر اليزمي في ممارسة شغفه الذاتي: الصحافة، من خلال إشرافه على مجلة «الهجرة». سنة 2005 كانت المنعطف الأكبر في حياة المناضل الحقوقي عندما استدعاه الراحل إدريس بنزكري لمد يد العون في التصور الجديد للمغرب الحقوقي، بعد إحداث لجنة الإنصاف والمصالحة الرامية إلى تجاوز حقبة سوداء في تاريخ المغرب، عبر آلية جبر الضرر ورأب الصدع بين ضحايا المرحلة المسماة سنوات الرصاص والمسؤولين عليها. سنوات بعد ذلك كان اليزمي من بين الحقوقيين المغاربة الذين وضعوا أسس المجلس الوطني لحقوق الإنسان في حلته الجديدة.

اليوم يخوض اليزمي أشكالا نضالية أخرى من أجل تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في المغرب، وتحويلها إلى آليات قانونية وإجرائية تصون كرامة المواطن وتحديدا الفئات الهشة اجتماعيا وثقافيا. وإذا كان خصم الأمس في المسألة الحقوقية – الدولة بمؤسساتها المختلفة – قد أصبح يدافع عن الحق الإنساني من نفس الخندق الذي يمارس فيه اليزمي، فإن خصوما آخرين، أكثر تأثيرا في المجتمع وطبقاته الدنيا تحديدا، يقفون في وجه كل تطور وتحديث. من الإجهاض إلى الإرث، فهم اليزمي، من خلال ما أثر حول تصريحاته في الموضوعين، بأن نضالات أخرى ما تزال تنتظره، من داخل المؤسسات هذه المرة.

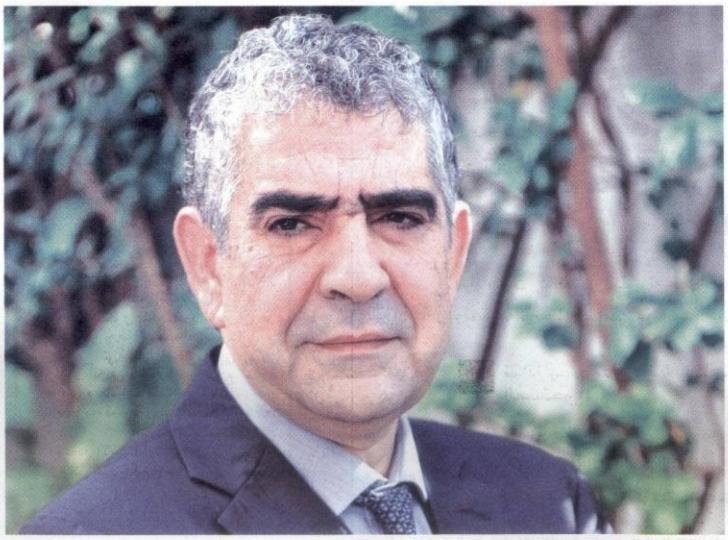

تواريخ هامة

- 1952: الولادة بفاس
- 1970: استكمال الدراسات العليا تخصص تجارة في فرنسا
- 1977: الحكم عليه غيابيا بالمؤبد
- 1984: إخراج شريط «فرنسا أرض الهجرة»
- 2005: العودة لأرض الوطن والمشاركة في الجلسات الأولى للجان الإنصاف والمصالحة
- 2007: رئيسا لمجلس الجالية
- 2013: رئيسا للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

هذا ما دار بين وزير العدل والحريات والأمين العام لمنظمة العفو الدولية

هذا ما دار بين وزير العدل والحريات والأمين العام لمنظمة العفو الدولية

العبور الإلكترونية – من الرباط

قام سليل شيتي، الأمين العام لمنظمة العفو الدولية، بزيارة للمملكة المغربية، خلال الفترة الممتدة من 17 إلى 19 مارس الجاري، تندرج في إطار متابعة لقاء لندن المنعقد في يناير 2016، والذي كان قد جمع بين وفد عن الحكومة المغربية برئاسة السيد وزير العدل والحريات، ومسؤولين بالأمانة العامة لمنظمة العفو الدولية.

وقد استهدفت هذه الزيارة العمل على ضبط قواعد ومبادئ التعاون والتفاعل البناء بين الطرفين، بما يراعي الإنصاف والموضوعية والحياد والشفافية وأخلاقيات العمل الحقوقي، واحترام قوانين ومؤسسات الدولة.

خلال هذه الزيارة، التقى الأمين العام والوفد المرافق له، زوال يوم الجمعة 18 مارس، بمصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، بحضور ممثلي القطاعات الحكومية المعنية. خلال هذا اللقاء أكد السيد الوزير أن حماية حقوق الإنسان والنهوض بها هو خيار استراتيجي للمملكة المغربية، تحت قيادة صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، وأنها أطلقت أوراشا إصلاحية مهيكلة ترمي إلى تعزيز حقوق الإنسان والبناء الديمقراطي. وقد جدد السيد الوزير بالمناسبة التأكيد على انفتاح المملكة المغربية على كافة الهيئات والمنظمات الدولية واستعدادها الدائم للتعاون معها.

من جهته، أكد الأمين العام للمنظمة على أن المملكة المغربية قطعت أشواطا هامة في مجال حقوق الإنسان، وأنها تعرف تقدما حقيقيا في هذا الشأن، وأن المغرب اتخذ مبادرات وخطوات تستحق التقدير والدعم. كما أكد على أن منظمته مقتنعة بأن التعذيب ليس سياسة ممنهجة للدولة، وأشاد بالعمل الهام الذي أُنجز على مستوى هيئة الإنصاف والمصالحة واعتماد الدستور الجديد، ومواصلة الانخراط في المواثيق الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، ولا سيما الانضمام إلى البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب.

وفي ختام هذا اللقاء، خلص الطرفان إلى أهمية مواصلة التفاعل الإيجابي والحوار البناء خدمة لقضايا حقوق الإنسان ودعما للإصلاحات الكبرى التي تعرفها المملكة.

وتجدر الإشارة إلى أن الأمين العام للمنظمة قد أُستقبل في بداية زيارته من طرف السيد رئيس الحكومة، بحضور السيد وزير العدل والحريات. كما كان قد التقى بالسيد وزير العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، والسادة **رؤساء المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، ومؤسسة وسيط المملكة، بالإضافة إلى عقد لقاء مع مجموعة من البرلمانيين من الأغلبية والمعارضة، وممثلي عدد من منظمات المجتمع المدني.

http://www.alobor.com/news/read/18959/

نداء طنجة: ازيلوا العقوبات الجنائية المترتبة عن مجرد تعاطي المخدرات وهذا هو ما نطلبه من المجلس الوطني لحقوق الانسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي

دعا المشاركون في الندوة الدولية حول الكيف والمخدرات المنعقدة بمدينة طنجة تحت شعار: "جميعا من أجل بدائل قائمة على التنمية المستدامة والصحة وحقوق الإنسان » إلى اعتماد السياسات الدولية في مجال مكافحة المخدرات على الحق في التنمية المستدامة، الصحة العامة وحقوق الإنسان، بالنظر إلى الآثار الضارة والغير منتجة للسياسات المعتمدة على الزجر والتجريم وحدهما، مع إزالة العقوبات الجنائية المترتبة عن مجرد تعاطي المخدرات أو المترتبة عن زراعة الكيف و العمل على إيجاد بدائل قائمة على التنمية المستدامة.وأوصى المشاركون في الندوة الدولية إلى النهوض بالسياسات الوطنية الفعالة، من خلال الاستفادة من مجالات التعاون العالمي والجهوي وتقاسم التجارب الجيدة فيما يتعلق بالبدائل التنموية المرتبطة بزراعة الكيف، مع الالتزام الواضح للعمل من أجل الحد من عدوى فيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد الوبائي لدى مستخدمي المخدرات، فضلا عن مجموعة من التدابير للجمع بين الوقاية والعلاج والرعاية، كما هو منصوص عليه من قبل برنامج الأمم المتحدة المشترك.وحث المشاركون في الندوة على الالتزام بتوفير الدعم والحماية لمدمني المخدرات بدلا من سياسة العقاب والزجر المعمول بها حاليا من خلال وضع وتنفيذ بدائل للتجريم والملاحقة القضائية والعقوبات السالبة للحرية، وأن يتم على الخصوص استحضار تقرير لهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لسنة 2007 في هذا المجال وتقاريره الأخرى ذات الصلة وكذا المبادئ العامة لتناسبية العقوبات المكرسة في القانون الدولي لحقوق الإنسان.

http://www.goud.ma/%D9%86%D8%AF%D8%A7%D8%A1-%D8%B7%D9%86%D8%AC%D8%A9-%D8%A7%D8%B2%D9%8A%D9%84%D9%88%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84-207436/

http://www.barlamane.com/%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D9%88%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%B7%D9%86%D8%AC%D8%A9-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88%D9%86-%D8%A5%D9%84%D9%89/

http://sofapress.com/Maroc/agadir//119618.html

الندوة الدولية حول الكيف والمخدرات تصدر نداء طنجة وملتمس موجه للملك

على مدار يومين (18 و 19 من مارس الجاري) من النقاشات بين مختلف مكونات الندوة الدولية حول الكيف والمخدرات المنظمة من طرف مجلس جهة طنجة وبشراكة مع جمعية محاربة السيدا وكنفدرالية جمعيات صنهاجة الريف للتنمية وبمشاركة المجلس الاقتصادي والبيئي والمجلس الوطني لحقوق الانسان وعدد من الأساتذة من جنسيات مختلفة. أسفر اللقاء على إصدار نداء ذات صبغة حقوقية يحاول أن يؤسس مقاربته على أساس المواثيق الدولية لحقوق الانسان ذات الصلة بمكافحة المخدرات، لكن مع استحضار الأبعاد التنموية لهذه العملية .

وبدا واضحا من خلال النداء، الذي توصل حوار الريف بنسخة منه ، أن الانشغال الأكبر للمنتدون هو التأسيس للحضور الفاعل ضمن فعاليات الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة الخاصة بالمخدرات والجريمة والمقرر انعقادها بنيويورك بين 19 و 21 أبريل المقبل ، وفي هذا الصدد يقول النداء : "وإذ يندرج مسعانا في إطار مجتمعنا المدني في مجرى الحراك العالمي للترافع قصد إبراز فشل الحرب على المخدرات خلال الأربعة عقود الأخيرة " ، غير الندوة لم تفصح بشكل واضح عن أسس مقاربتها واكتفت بتكرار شعارات عامة حول ضرورة سن " سياسات عمومية مندمجة ، تضمن إيجاد بدائل واقعية وتشاركية تروم تنمية الانسان والمجال ، وتضمن الولوج الفعلي لمزارعي القنب الهندي الموجودين في وضعية الفقر والهشاشة إلى حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .."

غير أن النداء يلفت الانتباه إلى مفارقة التركيز على " حظر تعاطي المخدرات اعتمادا على رؤية هادفة لعالم خال من المخدرات" ومن ثم اعتبر أنها مقاربة " لا تتلاءم مع ما تذهب إليه مختلف وكالات الأمم المتحدة التي أبرزت حدود هذا النهج، وآثاره السلبية على الصحة العامة، وحقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الاتجاهات الحالية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات و الجريمة ، برنامج الأمم المتحدة المشترك حول السيدا ، منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، و برنامج الأمم المتحدة للمرأة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان .."

وخلص النداء إلى تأكيد مجموعة من التوصيات تنوي الجهات المنظمة رفعها للدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة حول المخدرات والجريمة، بعضها ذات طابع دولي وأخرى مرتبطة بالبعد الوطني لعل أبرزها هو الدعوة إلى اعتماد " السياسات الدولية في مجال مكافحة المخدرات على الحق في التنمية المستدامة، الصحة العامة وحقوق الإنسان، بالنظر إلى الآثار الضارة والغير منتجة للسياسات المعتمدة على الزجر و التجريم وحدهما "..

وذهب النداء إلى حد المطالبة وطنيا بتغيير بنود القانون الجنائي التي تجرّم الزراعة وتعديل القانون المتعلق بزجر الإدمان على المخدرات السامة " وذلك من أجل نزع الطابع الجُرمي عن استهلاك للمخدرات وتعويض العقوبات السالبة بتدابير علاجية قائمة على احترام حقوق وكرامة الأشخاص المتعاطين".

وفي ختام اشغال الندوة الدولية حول الكيف والمخدرات المنعقدة تحت شعار :" جميعا من أجل بدائل قائمة على التنمية المستدامة والصحة وحقوق الإنسان"، رفع المنظمون ملتمسا للملك " قصد تفضله بدراسة إمكانية تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للقيام بدراسة حول موضوع الكيف والمخدرات لتحديد ما اسماه الملتمس بالسياسات العمومية البديلة ، كما التمسوا إدخال **المجلس الوطني لحقوق الانسان** للقيام بدراسة على" أساس تشاوري مع كافة الفاعلين المعنيين، لآفاق تعديل المنظومة القانونية المتعلقة بالمخدرات من منظور حقوق الإنسان. "

http://www.larachenews.com/news15858.html

20 مارس 2016 الساعة 15:49

نداء طنجة الصادر عن الندوة الدولية حول الكيف والمخدرات

مولاي احمد الدريدي

"جميعا من أجل بدائل قائمة على التنمية المستدامة والصحة وحقوق الإنسان« يومي الجمعة 18 والسبت 19 مارس 2016

نحن المشاركات و المشاركون في الندوة الدولية حول الكيف والمخدرات المنظمة بدعوة من مجلس جهة طنجة- تطوان- الحسيمة، و بشراكة مع جمعية محاربة السيدا و كنفدرالية جمعيات صنهاجة الريف للتنمية، و هي الندوة التي تميزت أيضا بالحضور و المشاركة الفاعلة للمجلس الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي و المجلس الوطني لحقوق الإنسان و فاعلين مدنيين و أكاديميين و خبراء وطنيين و دوليين و منتخبين يومي الجمعة 18 والسبت 19 مارس 2016. بمقر مجلس جهة طنجة- تطوان-الحسيمة.

إذ نستحضر :

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، و لاسيما المادة 12 منه، كما تم التعليق عليها من طرف اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالتعليق العام رقم 14،

ديباجة الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 بنصها المعدل ببروتكول 1972 و لاسيما التزام الدول الأطراف بصحة الإنسانية و رفاهيتها

خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ، المعنونة "تحويل عالمنا" و المعتمدة بمقتضى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 1.70 بتاريخ 25 سبتمبر 2015 ؛

إذ نستحضر أيضا على وجه الخصوص:

خلاصات دراسة المفوضية السامية لحقوق الإنسان حول تأثير سياسات المخدرات العالمية على التمتع بحقوق الإنسان، الصادرة بتاريخ 4 سبتمبر 2015 ((A/HRC/30/65، و لاسيما توصياتها و خلاصاتها المتعلقة بإزالة العوائق عن ولوج مستعملي المخدرات إلى الحق في الصحة، بما في ذلك نزع الطابع الجرمي عن الحيازة و الاستهلاك الشخصيين للمخدرات، و الحق في محاكمة عادلة في سياق التدبير القضائي لقضايا المخدرات، و التفكير في حلول بديلة للمتابعة القضائية و للعقوبات السالبة للحرية.

القرار 51/12 للجنة المخدرات للأمم المتحدة، حول تعزيز التعاون بين مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات و الجريمة و باقي هيئات الأمم المتحدة من أجل تعزيز حقوق الإنسان في إطار إعمال المراقبة الدولية لتطبيق الاتفاقيات الدولية لمكافحة المخدرات.

خلاصات تقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية و العقلية، الصادر في 6 غشت 2010 ((A/65/255بما فيها التوصيات المتعلقة بتدابير الحد من الأضرار كما فصلها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية و الإيدز , و كذا بإزالة الصفة الجنائية أو إلغاء العقوبات عن حيازة المخدرات و تعاطيها، إضافة إلى إصلاح القوانين و السياسات التي قد تتضمن عوائق تحول دون تقديم الخدمات الصحية الأساسية لمتعاطي المخدرات، و كفالة امتثال سياسات مكافحة المخدرات لحقوق الإنسان، و النظر في إنشاء إطار تنظيمي للمخدرات في الأجل الطويل.

تقارير اللجنة العالمية لمكافحة المخدرات، و خاصة تقريرها الصادر في يونيو 2011 تحت عنوان "الحرب على المخدرات" و التي خلصت إلى الفشل المتزايد للسياسات الزجرية و العقابية كأساس لاستراتيجية مكافحة المخدرات في تحقيق الأهداف الأساسية التي أعلنتها، كما أوصت بإعادة نظر شاملة في سياسات مكافحة المخدرات بما يضمن تقليص المخاطر بالنسبة للأشخاص و الجماعات و الأمن الوطني، و الحد من الإجرام المتعلق بالمخدرات بتحسين شروط عيش الفئات الأكثر هشاشة ، بما في ذلك مزارعي القنب الهندي، و وضع سياسات تكفل إخراجهم من الفقر. كما أوصى التقرير

الحكومات بتجريب نماذج للضبط القانوني للمخدرات بما يؤدي إلى مكافحة و تقليص سطوة الجريمة المنظمة و حماية صحة و أمن الأشخاص، و هي توصيات تعتبر اللجنة أنها تنطبق على مجال القنب الهندي.

و إذ نستكمل استعدادتنا للمشاركة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة، الخاصة بالمخدرات والجريمة، والمقرر انعقادها بنيويورك، بين 19 و 21 أبريل المقبل،

و إذ يندرج مسعانا في إطار مجتمعنا المدني في مجرى الحراك العالمي للترافع قصد إبراز فشل الحرب على المخدرات خلال الأربعة عقود الأخيرة؛

و إذ نؤكد، انطلاقا من تجربتنا الميدانية المحلية، ضرورة وضع سياسات عمومية مندمجة، تضمن للإيجاد بدائل واقعية و تشاركية تروم تنمية الإنسان والمجال، وتضمن الولوج الفعلي لمزارعي القنب الهندي الموجودين في وضعية الفقر و الهشاشة إلى حقوقهم الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية المضمونة بمقتضى الدستور و بمقتضى الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب أو انضم إليها؛

و إذ نعلن تشبتنا بإعمال بمبدأ عدم الافلات من العقاب تجاه الجرائم المحلية والدولية ذات الصلة بالمخدرات، طبقا للالتزامات الاتفاقية للمغرب و قوانينه الداخلية و التزاماته فيما يتعلق بالتعاون القضائي؛

و إذ نبدي وعينا العميق بالمخاطر الجدية التي تخلفها السياسات الدولية الحالية قي مجال مكافحة المخدرات من آثار تقوي من ارتباط المخدرات بالارهاب وبانتهاكات حقوق الانسان؛

و إذ نعتبر أن ما جاء في مسودة الوثيقة الختامية التي نشرت في 25 فبراير 2016، يكتفي بالتركيز على حظر تعاطي المخدرات اعتمادا على رؤية هادفة لعالم خال من المخدرات، و من ثم لا تتلاءم مع ما تذهب إليه مختلف وكالات الأمم المتحدة التي أبرزت حدود هذا النهج، آثاره السلبية على الصحة العامة، وحقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية،بما في ذلك الاتجاهات الحالية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات و الجريمة ، برنامج الأمم المتحدة المشترك حول السيدا ، منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، و برنامج الأمم المتحدة للمرأة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

لقد أثبتت هذه الوكالات، ، أن السياسات القمعية تجاه استهلاك المخدرات ومزارعي النبتات الاصلية بما فيها الكيف هي ذات تأثير سلبي

نوصي بما يلي :

إلى المشاركين في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة، الخاصة بالمخدرات والجريمة، والمقرر انعقادها بنيويورك، بين 19 و 21 أبريل المقبل،

1 اعتماد السياسات الدولية في مجال مكافحة المخدرات على الحق في التنمية المستدامة، الصحة العامة وحقوق الإنسان، بالنظر إلى الآثار الضارة والغير منتجة للسياسات المعتمدة على الزجر و التجريم وحدهما؛

2 أن يخلص التقرير النهائي لنتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية للأمم المتحدة الخاصة بالمخدرات، و الموجود حاليا قيد التفاوض، إلى توصيات تركز بشكل خاص على ما يلي :

(aالنهوض بالسياسات الوطنية الفعالة، من خلال الاستفادة من مجالات التعاون العالمي و الجهوي و تقاسم التجارب الجيدة فيما يتعلق بالبدائل التنموية المرتبطة بزراعة الكيف؛

- (bالالتزام الواضح للعمل من أجل الحد من عدوى فيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد الوبائي لدى مستخدمي المخدرات، فضلا عن مجموعة من التدابير للجمع بين الوقاية والعلاج والرعاية، كما هو منصوص عليه من قبل برنامج الأمم المتحدة المشترك؛

(cالالتزام بتوفير الدعم والحماية لمدمني المخدرات بدلا من سياسة العقاب والزجر المعمول بها حاليا من خلال وضع وتنفيذ بدائل للتجريم و الملاحقة القضائية والعقوبات السالبة للحرية، و أن يتم على الخصوص استحضار تقرير لهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لسنة 2007 في هذا المجال و تقاريره الأخرى ذات الصلة و كذا المبادئ العامة لتناسبية العقوبات المكرسة في القانون الدولي لحقوق الإنسان.

(dالتزام أقوى ضد عقوبة الإعدام على الجرائم المتعلقة بالمخدرات، وذلك تمشيا مع المادة 3 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومع موقف مجلس حقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة؛

(eالتوصية بإزالة العقوبات الجنائية المترتبة عن مجرد تعاطي المخدرات او المترتبة عن زراعة الكيف و العمل على ايجاد بدائل قائمة على التنمية المستدامة

توصيات و ملتمسات ذات طابع وطني

يوصي المشاركات والمشاركون في الندوة الدولية باستمرار التفكير الجماعي بين مختلف المؤسسات المعنية في ما يلي :

1) استثمار فرصة مراجعة القانون الجنائي من أجل

- تعديل الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.73.282 بتاريخ 28 ربيع الثاني 1394 (21 مايو 1974) المتعلق بزجر الإدمان على المخدرات السامة ووقاية المدمنين على هذه المخدرات، و ذلك من أجل نزع الطابع الجرمي عن استهلاك للمخدرات و تعويض العقوبات السالبة بتدابير علاجية قائمة على احترام حقوق و كرامة الأشخاص المتعاطين.

تعديل الظهير الشريف ل 1974 المشار إليه أيضا من أجل عدم تجريم الزراعة النظامية و المراقبة للقنب الهندي كجزء من سيناريو تقنين و ضبط الدولة لزراعته قصد الاستعمالات الطبية و الصناعية.

2) تعميق التفكير الجماعي و التشاركي بشأن الحلول القانونية الملائمة التي يضمنها الدستور لوضعية مزارعي القنب الهندي المتابعين في إطار مقتضيات الظهير شريف ل 1974 الساري المفعول.

3) تعديل المنظومة القانونية المتعلقة بمكافحة التمييز من أجل ترتيب الجزاءات القانونية على التمييز بسبب الوضع الصحي الحالي أو المستقبلي مما سيساهم في إزالة العوائق التي يصادفها الأشخاص المتعايشون مع مرض نقص المناعة المكتسب و باقي الفئات الهشة في الولوج إلى العلاج

4) وضع سياسات عمومية مندمجة، وطنية و ترابية بهدف التأهيل الاقتصادي و الاجتماعي لمزارعي القنب الهندي الفقراء و عائلاتهم، وخروجهم من الفقر و ضمان ولوجهم لحقوقهم الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.

5) الارتكاز في جميع الحلول و السياسات المقترحة، بما فيها تلك المتعلقة بمكافحة المخدرات و تقليص المخاطر على مقاربة حقوق الإنسان و التنمية المستدامة، و مكافحة التمييز و مراعاة المساواة بين الجنسين كما يضمنها الدستور و الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة أو انضمت إليها.

ملتمس

يتشرف مجلس جهة طنجة- تطوان- الحسيمة، و جمعية محاربة السيدا و كنفدرالية جمعيات صنهاجة الريف للتنمية بصفتهم منضمين للندوة الدولية حول الكيف والمخدرات المنعقدة تحت شعار : "جميعا من أجل بدائل قائمة على التنمية المستدامة والصحة وحقوق الإنسان" يومي الجمعة 18 والسبت 19 مارس 2016 برفع ملتمس إلى النظر السامي لجلالة الملك، قصد تفضله بدراسة إمكانية :

تكليف المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي للقيام بدراسة، على أساس تشاوري مع كافة الفاعلين المعنيين ، لآفاق تحديد سياسة عمومية بديلة في مجال المخدرات من منظور التنمية المستدامة و التأهيل الاقتصادي و الاجتماعي لمزارعي القنب الهندي الفقراء، و تقنين و وضبط زراعة هذا المنتوج و تثمين استعمال القنب الهندي في المجالات الطبية و الصناعية.

- **تكليف المجلس الوطني لحقوق الإنسان للقيام بدراسة، على أساس تشاوري مع كافة الفاعلين المعنيين، لآفاق تعديل المنظومة القانونية المتعلقة بالمخدرات من منظور حقوق الإنسان.**

http://chamalpost.net/%D9%86%D8%AF%D8%A7%D8%A1-%D8%B7%D9%86%D8%AC%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%80%D9%80%D8%AF%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D9%80%D9%80/

http://www.fespress.net/news11179.html

ندْوة دولية بطنجة توصي بتأهيل ممتهني زراعة الكيف

أضيف في 2016/03/20 الساعة 01:43

اخبار الريف : و م ع

أوصى المشاركون في ندوة دولية نظمها مجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة، اليوم السبت بمدينة البوغاز، بوضع سياسات عمومية مندمجة وطنية وترابية بهدف التأهيل السوسيواقتصادي لممتهني الزراعات الممنوعة وضمان ولوجهم لحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية .

كما أوصى المشاركون، خلال الفعالية المنظمة تحت شعار "جميعا من أجل بدائل قائمة على التنمية المستدامة وحقوق الانسان"، بالارتكاز في جميع الحلول والسياسات المقترحة، بما فيها تلك المتعلقة بمكافحة المخدرات وتقليص المخاطر، على مقاربة حقوق الانسان والتنمية المستدامة ومكافحة التمييز ومراعاة المساواة، كما يضمن ذلك دستور 2011 والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة او انضمت اليها.

ودعا المشاركون، في التوصيات الصادرة عن الندوة، الى تعميق التفكير الجماعي والتشاركي بشأن الحلول القانونية الملائمة التي يضمنها الدستور لوضعية ممتهني الزراعات الممنوعة، وتقنين وضبط زراعة القنب الهندي في الاستعمالات الطبية والصناعية.

والتمس المشاركون تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للقيام بدراسة على أساس تشاوري مع كافة الفاعلين المعنيين للمساهمة في تحديد سياسات عمومية بديلة في مجال المخدرات من منظور التنمية المستدامة والتاهيل الاقتصادي والاجتماعي، وكذا تكليف **المجلس الوطني لحقوق الانسان** للقيام بدراسة على اساس تشاوري ايضا لوضع دراسة تخص تعديل المنظومة القانونية المتعلقة بالمخدرات من منظور حقوق الانسان .

ودعوا أيضا إلى اعتماد سياسات دولية في مجال مكافحة المخدرات على أساس الحق في التنمية المستدامة والصحة العامة وحقوق الانسان بالنظر الى الآثار غير المنتجة للسياسات المعتمدة على الزجر والتجريم وحدهما .

وأعربوا عن أملهم في أن يخلص التقرير النهائي لنتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية للامم المتحدة الخاصة بالمخدرات التي ستنعقد قريبا، والموجود حاليا قيد التفاوض الى توصيات تركز على النهوض بالسياسات الوطنية الفعالة، والاستفادة من مجالات التعاون الدولي وتقاسم التجارب الجيدة في ما يتعلق بالبدائل التنموية المرتبطة بزراعة الممنوعات .

وحسب منظمي الندوة، فإن هذه الاخيرة شكلت فرصة لتبادل التجارب بين ممثلي المجتمع المدني والسياسيين والمؤسسات العمومية والخبراء والباحثين وممارسي المهن الفلاحية، وعرض التجارب الدولية خصوصا في ما يتعلق باعتماد قوانين جديدة ومبتكرة في معالجة ظاهرة المخدرات.

كما سعت الندوة إلى اقتراح بدائل قانونية تراعي مبادئ الحق في الصحة والكرامة والتنمية والرفاهية، وكذا اقتراح بدائل سوسيو اقتصادية تندرج في اطار تنمية شاملة ومستدامة مع المحافظة على تراث وعادات الساكنة المحلية.

وتضمن برنامج الندوة، التي افتتحت امس الجمعة، تدخلات ممثلي المجلس الوطني لحقوق الانسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والهيئات المنتخبة وخبراء في القانون والعلوم الجنائية ومحاربة السيدا وعروضا لممثلي المفوضية السامية لحقوق الانسان وجمعية محاربة السيدا وفعاليات دولية مؤسساتية وأكاديمية حول الوضعية الراهنة للسياسات الدولية والوطنية في مجال المخدرات.

http://www.akhbar-rif.com/permalink/9148.html

مخيمات تندوف.. الرق والاستعباد على مرأى ومسمع الأمم المتحدة

20 مارس,2016

في الوقت الذي تطالب فيه شعوب العالم بحقوق من الجيل الثالث باعتبار أن الحقوق التقليدية صارت مكسبا، لا زال سكان مخيمات تندوف بالتراب الجزائري محرومين حتى من الحق في الحياة في أدنى مستوياته...الحق في الحرية بعيدا عن مظاهر الرق والاستعباد وكل الممارسات الحاطة من الكرامة.

فالواقع المعاش بهذه المخيمات مليء بقصص تحكي عن واقع الرق والعبودية والاختطاف والقمع الذي يعيش تحت سقفه محتجزو المخيمات بكل شرائحهم ومن مختلف الفئات العمرية بمن فيهم الأطفال الأبرياء والشيوخ في تجاهل صارخ لكل المواثيق والاعلانات الدولية المرتبطة بحقوق الانسان وبالحق في حياة كريمة. وتنتصب أمام الأمم المتحدة وقائع دامغة وصادمة، لعل أبرزها تلك التي تطرق اليها الفيلم الوثائقي ''المسلوب'' من إخراج الأسترالية من أصل بوليفي فيوليتا آيالا والأسترالي دان فولشو، والذي يستعرض على مدى 78 دقيقة قصصا مؤلمة لممارسة الرق والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية بهذه المخيمات.

ويتضمن الوثائقي مقابلات مع صحراويين ذوي بشرة سمراء والذين يكشفون بدورهم عن شهادات مؤثرة حول العيش تحت العبودية المعاصرة في القرن الحادي والعشرين، بالإضافة إلى عرضه قصصا عن الانقسامات العرقية والطبقية داخل مجتمع يضم قبائل عربية صحراوية وأخرى من أصول إفريقية من جنوب الصحراء.

ويعد هذا الفيلم جزء من إبداعات عديدة وثقت لمعاناة السكان المحتجزين ومن أشهرها الرواية الإسبانية ''بيسوس دي أرينا'' (قبل الرمال) والتي تحكي الظروف المعيشية القاسية والممارسات اللا إنسانية والعبودية التي تفرضها قيادة ''البوليساريو''على ساكنة مخيمات تندوف.

وإلى جانب هذه الأعمال الأجنبية التي حرك أصحابها وازع الدفاع عن حقوق الإنسان ومؤازرة المستعبدين في زمن الحرية والكرامة ، فإن ما تطرق اليه المخرج لحسن البهروتي في فيلمه ''هوية جبهة'' يعزز هذه الحقائق بحيث يميط ،في جزء منه ، اللثام عن الجرائم التي ارتكبت بحق العديد من الصحراويين من قبل قيادة البوليساريو وبدعم وحماية من الجزائر الراعية لهذا الكيان المجرد من كل شيء والمسلح فقط بوسائل التعذيب والقمع وانتهاك حقوق الإنسان.

وفي تصريح لوكالة المغرب العربي **للأنباء عبر محمد سالم الشرقاوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون سمارة عن أسفه لاستمرار المظاهر الحاطة من الكرامة والمنتهكة لحقوق الإنسان**، مشددا على ضرورة تحرير الساكنة من قبضة قيادة البوليساريو ومن ظروف العيش المزرية.

وأكد أن ما يساعد على انتشار مثل هذه الممارسات هو أن المخيمات محاصرة ومغلوقة في وجه آليات رصد انتهاكات حقوق الإنسان وفي وجه المنظمات الحقوقية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام .

وأشاد بالمقابل بكون الأجهزة الحقوقية والمجتمع المدني بالأقاليم الجنوبية للمملكة بإمكانهم القيام بمهامهم وإعداد تقارير تسلط الضوء على وضعية حقوق الإنسان بهذه المناطق.

يشار الى أن اللجان الجهوية لحقوق الإنسان تنظر في جميع الحالات المحلية والجهوية لخرق حقوق الإنسان وتقوم ببحثها ومعالجتها وإعداد توصيات بشأنها. كما تقوم اللجان الجهوية بتنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة.

وفي الوقت الذي تلجأ فيه البوليساريو وراعيتها الجزائر الى شماعة حقوق الإنسان للتشويش على المغرب، فإنهما يضربان حصارا محكما على مخيمات تندوف التي تبقى مغلقة في وجه المنظمات الحقوقية الدولية المعنية بحقوق الإنسان مما يشجع على ارتكاب المزيد من الخروقات وانتشار ممارسات العبودية والرق وكل المظاهر التي تعود الى قانون الغاب.

http://www.ahdath.info/?p=159389

جدد تأكيد انفتاح المغرب على كافة الهيئات والمنظمات الدولية

الرميد يعلم أمين العام العفو الدولية أن حماية حقوق الإنسان خيار استراتيجي للمغرب

2016الأحد ,20 آذار/ مارس

وزير العدل والحريات مصطفى الرميد يلتقي الأمين العام لمنظمة العفو الدولية سلسل شتى

الرباط–سناء بنصالح

اكد وزير العدل والحريات مصطفى الرميد لأمين عام منظمة العفو الدولية سليل شيتي أن حماية حقوق الانسان والارتقاء بها خيار استرتيجي للمغرب , وكان شيتي زار المغرب بدعوة من حكومة المملكة خلال الفترة الممتدة من 17 إلى 19 مارس الجاري، وتندرج في إطار متابعة لقاء لندن المنعقد في يناير 2016، والذي كان جمع بين وفد من الحكومة المغربية برئاسة وزير العدل والحريات، ومسؤولين بالأمانة العامة لمنظمة العفو الدولية. واستهدفت الزيارة العمل على ضبط قواعد ومبادئ التعاون والتفاعل البنّاء بين الطرفين، بما يراعي الإنصاف والموضوعية والحياد والشفافية وأخلاقيات العمل الحقوقي، واحترام قوانين ومؤسسات الدولة.

والتقى الأمين العام والوفد المرافق له، وزير العدل والحريات مصطفى الرميد،الذي أكد أن حماية حقوق الإنسان والنهوض بها هو خيار استراتيجي للمملكة المغربية، تحت قيادة الملك محمد السادس، وأنها أطلقت ورشا إصلاحية مهيكلة ترمي إلى تعزيز حقوق الإنسان والبناء الديمقراطي، كما جد"د الرميد بالمناسبة التأكيد على انفتاح المملكة المغربية على كافة الهيئات والمنظمات الدولية واستعدادها الدائم للتعاون معها.

وأعلن شيتي أن المملكة المغربية قطعت أشواط هامة في مجال حقوق الإنسان، وأنها تعرف تقدما حقيقيا في هذا الشأن، وأن المغرب اتخذ مبادرات وخطوات تستحق التقدير والدعم. كما أكد على أن منظمته مقتنعة بأن التعذيب ليس سياسة ممنهجة للدولة، وأشاد بالعمل الهام الذي أُنجز على مستوى هيئة الإنصاف والمصالحة واعتماد الدستور الجديد، ومواصلة الانخراط في المواثيق الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، ولا سيما الانضمام إلى البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب.

وخلص الجانبان إلى أهمية مواصلة التفاعل الإيجابي والحوار البناء خدمة لقضايا حقوق الإنسان ودعما للإصلاحات الكبرى التي تعرفها المملكة. وتجدر الإشارة إلى أن الأمين العام للمنظمة أُلتقى في بداية زيارته عبد الاله بنكيران رئيس الحكومة، بحضورمصطفى الرميد وزير العدل والحريات، كما التقى بوزير العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، **ورؤساء المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، ومؤسسة وسيط المملكة، بالإضافة إلى عقد لقاء مع مجموعة من البرلمانيين من الأغلبية والمعارضة، وممثلي عدد من منظمات المجتمع المدني.

http://ziripress.com/2016/03/20/%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%AC-%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%85%D9%8A%D8%AF-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85/

الإعلامي العمومي يرتكب جريمة شنيعة في حق الشعب المغربي (تعليق)

الأثنين 21 مارس 2016 00:07

بنيكران والعرايشي

بديل . الرباط طباعة

تعليق . نفذ الإعلام العمومي "جريمة شنيعة" ضد الشعب المغربي يوم الأحد 20 مارس، حين حرمه من حقه في المعلومة بمقتضى الفصل 27 من الدستور المغربي، بعد رفضه نشر أي خبر بخصوص مسيرة الأساتذة المتدربين المنظمة يوم الأحد المذكور في مدينة الدار البيضاء.

وكان آلاف الأساتذة قد نظموا مسيرة حاشدة بمدينة الدار البيضاء، لإسقاط المرسومين، والتي شارك فيها العديد من المواطنين والحقوقيين والنقابيين والسياسيين، في وقت ظلت فيه جيوش الامن بزيها العسكري والأمني تتابع تحركات المسيرة دون تدخل، رغم عدم توفرها على ترخيص من لدن السلطات، ما يجعل وزير الداخلية أمام حرج كبير، بالنظر للتبررات التي كان قد تقدم بها أمام البرلمان حين قمعت السلطات مسيرة الأساتذة في أنزكان وغيرها بكونها مسيرات غير مرخصة.

المثير اليوم أن آلاف المغاربة خرجوا إلى شوارع المملكة لإيصال أصواتهم ومع ذلك لم ينقل الإعلام العمومي الممول من ضرائب المواطنين ولو خبرا صغيرا عن هذه المسيرة، الأمر الذي جعل بعض النشطاء يتساءلون هل نحن إزاء اعلام عمومي أم مخزني؟

يُذكر أنها ليست المرة الأولى التي يتجاهل فيها الإعلام العمومي نقل وقائع كبيرة تهم حياة الشعب المغربي، فقد تغاضت القنوات التلفزية المغربية وغيرها من وسائل الإعلام التابعة للدولة عن تغطية العديد من الأخبار التي تهم الشعب، أبرزها ما جرى يوم 2 غشت من سنة 2013 حين تدخلت السلطات ضد المحتجين على العفو على البيدوفيل الإسباني وبعدها التدخلات ضد الحقوقيين أمام البرلمان وكل التدخلات التي تجريها السلطات ضد المحتجين حتى ولو قضت بوفاة أحدهم كما جرى في مدينة آسفي وبعدها في أسا الزاك، حيث اعترف **رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ادريس اليزمي بتورط السلطات في وفاة شابين في المدينتين المذكورتين** دون أن يترتب أي جزاء قضائي ضد الجناة لحد الساعة.

http://badil.info/70407-2/

مشاركون في ندوة الكيف يوصون بوضع سياسات عمومية لتأهيل ممتهني الزراعات الممنوعة

الأحد 20 مارس 2016 13:26 وكالات

إحاطة - أوصى المشاركون في ندوة دولية نظمها مجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة، أمس السبت بمدينة البوغاز، بوضع سياسات عمومية مندمجة وطنية وترابية بهدف التأهيل السوسيواقتصادي لممتهني الزراعات الممنوعة وضمان ولوجهم لحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية .

كما أوصى المشاركون، خلال الفعالية المنظمة تحت شعار "جميعا من أجل بدائل قائمة على التنمية المستدامة وحقوق الانسان"، بالارتكاز في جميع الحلول والسياسات المقترحة، بما فيها تلك المتعلقة بمكافحة المخدرات وتقليص المخاطر، على مقاربة حقوق الانسان والتنمية المستدامة ومكافحة التمييز ومراعاة المساواة، كما يضمن ذلك دستور 2011 والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة او انضمت اليها.

ودعا المشاركون، في التوصيات الصادرة عن الندوة، الى تعميق التفكير الجماعي والتشاركي بشأن الحلول القانونية الملائمة التي يضمنها الدستور لوضعية ممتهني الزراعات الممنوعة، وتقنين وضبط زراعة القنب الهندي في الاستعمالات الطبية والصناعية.

والتمس المشاركون تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للقيام بدراسة على أساس تشاوري مع كافة الفاعلين المعنيين للمساهمة في تحديد سياسات عمومية بديلة في مجال المخدرات من منظور التنمية المستدامة والتاهيل الاقتصادي والاجتماعي، وكذا تكليف المجلس الوطني لحقوق الانسان للقيام بدراسة على اساس تشاوري ايضا لوضع دراسة تخص تعديل المنظومة القانونية المتعلقة بالمخدرات من منظور حقوق الانسان .

ودعوا أيضا إلى اعتماد سياسات دولية في مجال مكافحة المخدرات على أساس الحق في التنمية المستدامة والصحة العامة وحقوق الانسان بالنظر الى الآثار غير المنتجة للسياسات المعتمدة على الزجر والتجريم وحدهما .

وأعربوا عن أملهم في أن يخلص التقرير النهائي لنتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية للامم المتحدة الخاصة بالمخدرات التي ستنعقد قريبا، والموجود حاليا قيد التفاوض الى توصيات تركز على النهوض بالسياسات الوطنية الفعالة، والاستفادة من مجالات التعاون الدولي وتقاسم التجارب الجيدة في ما يتعلق بالبدائل التنموية المرتبطة بزراعة الممنوعات .

وحسب منظمي الندوة، فإن هذه الاخيرة شكلت فرصة لتبادل التجارب بين ممثلي المجتمع المدني والسياسيين والمؤسسات العمومية والخبراء والباحثين وممارسي المهن الفلاحية، وعرض التجارب الدولية خصوصا في ما يتعلق باعتماد قوانين جديدة ومبتكرة في معالجة ظاهرة المخدرات.

كما سعت الندوة إلى اقتراح بدائل قانونية تراعي مبادئ الحق في الصحة والكرامة والتنمية والرفاهية، وكذا اقتراح بدائل سوسيو اقتصادية تندرج في اطار تنمية شاملة ومستدامة مع المحافظة على تراث وعادات الساكنة المحلية.

وتضمن برنامج الندوة، التي افتتحت امس الجمعة، تدخلات ممثلي المجلس الوطني لحقوق الانسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والهيئات المنتخبة وخبراء في القانون والعلوم الجنائية ومحاربة السيدا وعروضا لممثلي المفوضية السامية لحقوق الانسان وجمعية محاربة السيدا وفعاليات دولية مؤسساتية وأكاديمية حول الوضعية الراهنة للسياسات الدولية والوطنية في مجال المخدرات.

http://ihata.ma/?p=50525

جدل حقوقي حول استقلالية هيئة المناصفة

محمد الريفي يبكي في أغنيته الجديدة احتفاءا بالأم« كيعيطولي عّزي » حملة تحسيس...تستمر انتقادات المنظمات الحقوقية لمشروع قانون هيئة المناصفة ومحاربة كافة أشكال التمييز، إذ اعتبرت الشبكة الأورو متوسطية لحقوق الإنسان أنَّ المشروع، في الصيغة التي قُدم بها إلى البرلمان، الهيئة لن يفضي إلى تحقيق الهدف المنشود، ولم يرق إلى ما جاء به دستور 2011، ولا يتلاءم مع مضامين الالتزامات الدولية للمغرب في مجال حقوق الإنسان ».

ودعت الشبكة الأورو متوسطية إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار مختلفَ الآراء والمقترحات التي قدّمتها الجمعيات المدافعة حقوق المرأة، والمنظمات الحقوقية، وكذا المؤسسات الرسمية، مثل **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**.وقالت الشبكة، في رسالة موجهة إلى وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، ورئيس مجلس النواب، ورؤساء الفرق النيابية بالغرفة الأولى للبرلمان، إن « مشروع قانون الهيئة لن يفضي إلى تحقيق الهدف المنشود، « مشروع الهيئة سيجعل الهيئة مفتقرة إلى ضمانات الاستقلالية ».

http://www.soltana.ma/44927.html

المشاركون بندوة المخدرات والكيف يرفعون ملتمسا لجلالة الملك

20-مارس, 2016,

قام المشاركون في الندوة الدولية حول الكيف والمخدرات المنظمة من طرف جهة طنجة تطوان الحسيمة برفع ملتمس لجلالة الملك ، تضمن نقطتين تمثلت في إمكانية :

- تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للقيام بدراسة، على أساس تشاوري مع كافة الفاعلين المعنيين، لآفاق تحديد سياسة عمومية بديلة في مجال المخدرات من منظور التنمية المستدامة والتأهيل الاقتصادي والاجتماعي لمزارعي القنب الهندي الفقراء، وتقنين وضبط زراعة هذا المنتوج وتثمين استعمال القنب الهندي في المجالات الطبية والصناعية.

- **تكليف المجلس الوطني لحقوق الإنسان للقيام بدراسة، على أساس تشاوري مع كافة الفاعلين المعنيين**، لآفاق تعديل المنظومة القانونية المتعلقة بالمخدرات من منظور حقوق الإنسان.

http://street.ma/news/political/5121--.html

رموز السلفية في المغرب من الجهاد إلى الإصلاح

تاريخ ووقت الإضافة:20/03/2016 [14:31]

الكرامة برس – وكالات – اتفق مشايخ السلفية في المغرب من المعتقلين السابقين بتهم تتعلق بالإرهاب قبل القيام بمراجعات فكرية، على أن تحمل الجمعية الجديدة للسلفيين والتي من المنتظر أن يتم الإعلان عنها رسميا خلال الأيام القادمة، اسم ''الجمعية المغربية للدعوة والإصلاح''.

وتضم هيئة جمعية السلفيين في رئاستها أبرز رموز السلفية في المغرب والذين احتوتهم الدولة ضمن استراتيجية أمنية شاملة لضبط الخطاب المتطرف، ومن بينهم محمد الفزازي الذي تمّ اعتقاله على إثر تفجيرات الدار البيضاء سنة 2003 وحكمت عليه المحكمة بالسجن 30 عاما قضى منها تسع سنوات ليخرج من السجن بعفو ملكي سنة 2012، وعبدالرزاق سوماح المدان بـ20 سنة سجنا بتهمة تكوين ''حركة المجاهدين بالمغرب'' قبل أن يُفرج عنه هو أيضا بموجب عفو ملكي سنة 2012، إلى جانب حسن الخطاب زعيم خلية ''أنصار المهدي''.

ومعلوم أن حسن الخطاب وعبدالرزاق سوماح أشرفا على امتداد عامين أثناء فترة اعتقالهما بالسجن المحلي سلا2، على مشروع ''مراجعة ومصالحة'' داخل التيار السلفي الجهادي، تحت اسم ''التيار السلفي الإصلاحي''.

وأفادت مصادر إعلامية محلية بأن الخلافات تصاعدت بين الفزازي وحسن الخطاب الذي كان من المفترض أن يترأس جمعية السلفيين وتحقيق المصالحة الشاملة بينهم وبين الدولة، لكن الفزازي دخل على الخط وقام بالتنسيق مع عبدالرزاق سوماح ليتفقا بعدها على منح الفزازي صفة المرشد العام للجمعية على أن يترأسها سوماح.

وفي هذا الصدد، قال عبدالرزاق سوماح إن حسن الخطاب ليس وحده من قام بالتأصيل لهذا المشروع، بل شاركت في ذلك مجموعة من الشيوخ، مؤكدا أن إسناد صفة المرشد العام لمحمد الفزازي تم الاتفاق عليه بين الشيوخ بسبب الرمزية، التي يحظى بها والمراجعات الفكرية التي قام بها.

وأوضح أن عدم ترؤس حسن الخطاب للجمعية الجديدة ليس انتقاصا من قيمته، بل إن قيمته محفوظة وسيكون له دور مهم داخلها.

جمعية السلفيين تضم في رئاستها أبرز رموز السلفية في المغرب ومن بينهم محمد الفزازي وحسن الخطاب

ويعدّ ملف المعتقلين السلفيين أحد الملفات العالقة في المغرب نظرا لأهميته وحساسيته، فمن جهة تحاول السلطات إعادة النظر في مقاربتها الأمنية بخصوص التعامل مع أبناء هذا التيار بغية إعادة إدماجهم في المنظومة المجتمعية والعقائدية السائدة والبعيدة عن العنف والتطرف، ومن جهة أخرى تفرض عليهم إجراءات أمنية مشدّدة ممّا قد يدفعهم إلى القيام بأعمال إرهابية انتقامية.

وسبق أن أكد مصطفى الرميد وزير العدل المغربي عن عزمه فتح حوار وطني هدفه بلورة مقاربة شاملة تساعد على حلّ ملف المعتقلين السلفيين وإزالة الاحتقان الذي يصاحبه.

وأمام انفتاح الحكومة التي يقودها حزب العدالة والتنمية الإسلامي على تيار السلفية الجهادية وسعيها لإنهاء أزمة المعتقلين، أسست مجموعة من الحقوقيين والفاعلين السياسيّين الهيئة الوطنية للمراجعة والإدماج، وتركز هذه الهيئة على إقناع السلفيين بمراجعة أفكارهم وتطالب الدولة باعتماد الحوار معهم خاصة إذا لم يُثبت ضلوعهم في أعمال عنف ممنهج **وهو نفس الطرح الذي تبناه المجلس الوطني لحقوق الإنسان** والذي دعا إلى تثبيت سياسة تصالحية مع السلفيين.

ورافق إحداث هذه الهيئة جدل واسع في المغرب، حيث اعتبر شقّ من المغاربة أن المنتمين إلى التيار السلفي بمثابة القنابل الموقوتة التي تهدّد الأمن القومي للبلاد، موضحين أن الجهاد يعدّ أحد ركائز أدبياتهم الفكرية لذلك وجب التعامل معهم بحذر وضمن مقاربة أمنية صارمة.

وكان المغرب قد شهد موجة اعتقالات طالت، حسب منظمات حقوقية مغربية ودولية مستقلة، أكثر من 3 آلاف شخص في صفوف ما بات يعرف بـ"السلفية الجهادية" على خلفية التفجيرات التي هزت العاصمة الاقتصادية للبلاد الدار البيضاء (شمال) في 16 مايو سنة 2003 وأودت بحياة 42 شخصا بينهم 12 من منفذي التفجيرات، و8 أوروبيين، في هجمات انتحارية وصفت بالأسوأ والأكثر دموية في تاريخ البلاد.

ومباشرة بعد هذه الأحداث تمت المصادقة في البرلمان على قانون مكافحة الإرهاب، رغم المعارضة التي كان يلقاها قبيل وقوع التفجيرات، وأبرمت وزارة العدل المغربية إلى جانب مؤسسات حكومية أخرى اتفاقا مع ممثلي السجناء في 25 من شهر مارس 2011 يقضي بالإفراج عنهم على عدة دفعات.

وأفرجت السلطات المغربية بالفعل عن عدد من أبرز قادة التيار السلفي في البلاد، لكن اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين تتهم السلطات بـ"التأخر في تنفيذ باقي بنود الاتفاق"، ولا يعرف على وجه الدقة عدد المعتقلين الذين يقبعون في السجون.

http://www.karamapress.com/arabic/?Action=PrintNews&ID=175165

Protection des droits humains

Le CNDH à la 29e réunion annuelle du CIC

21 March 2016

La délégation du CNDH prenant part à cette rencontre, qui se tient du 21 au 23 mars, est conduite par Driss El Yazami, président du Conseil.

Le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** participe à Genève à la 29e réunion annuelle du Comité international de coordination des institutions nationales des droits de l'Homme (CIC) sur les «défis actuels de la protection des droits de l'Homme».

La délégation du CNDH prenant part à cette rencontre, qui se tient du 21 au 23 mars, est conduite par Driss El Yazami, président du Conseil.

Le CIC, qui regroupe plus d'une centaine d'institutions nationales des droits de l'Homme (INDH), consacre sa réunion au rôle de celles-ci dans les situations de conflit et de post-conflit et dans la protection des réfugiés, des demandeurs d'asile, des migrants et des personnes déplacées. Elle se penche aussi sur le rôle des INDH dans la lutte contre l'intolérance, le racisme et la xénophobie.

La rencontre examine aussi la mise en œuvre des recommandations de la Déclaration de Mérida (Mexique) sur le rôle des INDH dans la mise en œuvre de l'Agenda 2030 pour le développement durable adptée en octobre 2015.

Au programme également, le nouveau projet de communication du CIC, la présentation et l'adoption du rapport financier et du rapport d'activités du comité, le renouvellement des membres du bureau, l'élection du président et du secrétaire du CIC, ainsi que la présentation du rapport du sous-comité d'accréditation.

Dans le cadre de cette session, le comité international, dans une première initiative du genre, a créé un espace d'échange de savoirs qui permettra aux INDH d'interagir entre elles par rapport aux thématiques à l'ordre du jour et de partager leurs expériences, leurs meilleurs pratiques et leurs publications.

Une cérémonie de remise des attestations d'accréditation sera organisée pour les INDH, notamment le CNDH, dont la conformité aux Principes de Paris a été examinée par le CIC en novembre 2015.

En marge de cette réunion, l'Association francophone des commissions nationales des droits de l'Homme (AFCNDH), présidée par le CNDH, tiendra son conseil d'administration, consacré à la présentation des rapports d'activités et financier de 2015 et du plan d'action de 2016, ainsi qu'à la présentation du nouveau

site web de l'AFCNDH.

Par la même occasion, le réseau des institutions nationales africaines des droits de l'Homme va organiser également une réunion de son comité directeur et son assemblée générale.

Des événements parallèles sont prévus sur des thèmes se rapportant à «l'approche fondée sur les droits de l'Homme dans le travail des ombudsmans», «la prévention de la torture en Afrique» et «le rôle des INDH dans la prévention des conflits et la protection des victimes des violations graves des droits de l'Homme dans des situations de post-conflits».

«Les INDH, protéger et promouvoir les droits économiques, sociaux et culturels» et «Le rôle des INDH dans l'abolition de la peine de mort» sont également au menu des débats.

En outre, le président du CNDH tiendra des réunions bilatérales, en marge de cette réunion, y compris avec le Haut-commissariat des Nations unies des droits de l'Homme, l'Association pour la prévention de la torture (APT), la nouvelle présidence du CIC et d'autres présidents des INDH arabes, africaines et latines.

Le conseil est depuis 2002 accrédité au statut «A» par le CIC en tant qu'institution conforme aux principes de Paris régissant les institutions nationales des droits de l'Homme. Il a assuré la présidence du comité entre 2002 et 2003 et a été ré-accrédité de nouveau en 2007 puis en 2011 au même statut.

http://lematin.ma/journal/2016/le-cndh-prarticipe-a-la-reunion-de-geneve/243901.html

Amnesty International justifie sa méthodologie auprès des autorités marocaines

19 mars 2016

Le secrétaire général d'Amnesty International achève sa visite officielle au Maroc ce 19 mars.

Le ministre de la justice Mustapha Ramid et le secrétaire général d'Amnesty International (AI) Salil Shetty se sont rencontrés le 18 mars à Rabat, rapporte une dépêche MAP relayant un communiqué du ministère concerné. Toujours d'après la même source, le ministre aurait réaffirmé « l'ouverture du Maroc sur toutes les instances et organisations internationales et sa disposition à coopérer avec elles », quelques mois après l'expulsion du territoire marocain de deux membres d'Amnesty International.

Selon la MAP, le secrétaire général de l'ONG internationale de défense des droits de l'Homme aurait reconnu l' « évolution réelle » du Maroc en matière de droits humains. La MAP rapporte qu'il a indiqué que « Amnesty International est convaincue que la torture n'est pas une politique systématique de l'Etat ». Le royaume fait pourtant partie des cinq pays sur lesquels l'ONG consacre son plaidoyer de lutte contre la torture. Une campagne à l'encontre d'Etats où d'après l'organisation « la pratique de la torture est monnaie courante et où elle pense faire progresser le droit ».

Selon le directeur général de l'antenne marocaine de l'ONG contacté par Telquel.ma, cette visite est aussi l'occasion pour AI d'expliquer aux autorités « la méthodologie objective et impartiale » qu'elle utilise pour élaborer ses rapports. Le Maroc reproche à AI d'être sélectif.

Le secrétaire général d'AI a également rencontré le chef du gouvernement, le ministre chargé des Relations avec le parlement et la société civile, le président du **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH),** celui de l'Instance centrale de prévention de la corruption (ICPC) et celui de l'Institution du médiateur. Sa visite qui s'étale du 17 au 19 mars est à l'initiative du gouvernement, d'après la MAP.

http://telquel.ma/2016/03/19/reprise-du-dialogue-amnesty-international-maroc_1488225

Droits de l'Homme

Le CNDH prend part à une réunion à Genève sur les défis de la protection des droits humains

Lundi, 21 mars, 2016 à 10:21

Genève – Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) participe à Genève à la 29e réunion annuelle du Comité international de coordination des institutions nationales des droits de l'Homme (CIC) sur les "défis actuels de la protection des droits de l'Homme".

http://www.mapexpress.ma/actualite/droits-de-lhomme/cndh-prend-part-reunion-geneve-les-defis-protection-droits-humains/

10ème Festival Handifilm à Rabat

Ma dignité, mon droit

17918-2

La 10ème édition du Festival Handifilm se tiendra du 30 mars au 2 avril à Rabat sous le thème "Ma dignité mon droit", a annoncé vendredi l'Association Handifilm, organisatrice de l'événement.

Initié avec l'appui de la commission d'aide à l'organisation des festivals et le Centre Cinématographique Marocain, le Festival Handifilm entend continuer cette année à promouvoir un débat constructif sur le handicap tout en enrichissant l'action culturelle et notamment cinématographique, restant ainsi fidèle au challenge de qu'il s'est fixé depuis sa création en 2007, a assuré l'association dans un communiqué.

Le thème de cette édition (Ma dignité mon droit), organisée en partenariat notamment avec le Conseil national des droits de l'homme, s'inscrit en conformité avec la Déclaration universelle des droits de l'homme, selon les initiateurs qui invitent le public à découvrir une trentaine de films et capsules issus de 10 pays des 4 coins du monde qui représenteront le handicap selon différentes nuances et sensibilités.

Outre les compétitions internationales "courts-métrages en rapport avec le handicap" et "capsules de sensibilisation au thème du handicap réalisées par des lycéens", ainsi que la section "Panorama", cette édition prévoit de riches activités parallèles dont une table ronde sur la filmographie marocaine ayant traité le handicap et une master class sur "les points communs et les points distinctifs entre spots de sensibilisation et spot publicitaires".

Au programme figurent également un atelier d'écriture de scénarii et une conférence intitulée "le droit à la dignité et son impact sur l'image des personnes en situation de handicap et leur participation sociale".

Par ailleurs, un vibrant hommage sera rendu à des personnalités des domaines du cinéma et de la promotion des droits des personnes en situation de handicap et du cinéma, à savoir Jamal Lababsi et Soumaya Amrani.

CANNABIS: DES CONFÉRENCIERS APPELLENT DEPUIS TANGER À UNE INTERVENTION ROYALE

Par Amyne Asmlal le 20/03/2016 à 22h09 (mise à jour le 21/03/2016 à 01h10)

Kiosque360. Lors de la déclaration finale de la conférence organisée, à Tanger, sur le cannabis, les participants ont appelé à la dépénalisation de la culture de cette plante. Ils proposent des alternatives juridiques et socio-économiques à la politique de répression et de pénalisation actuelle.

Les participants à la «Conférence internationale sur le cannabis et les drogues» ont adressé au Souverain une motion sollicitant son intervention pour réglementer la culture du cannabis, rapporte le quotidien Assabah dans son édition du lundi 21 mars. La rencontre a été organisée, ce week-end, par la Région Tanger-Tétouan-Al Hoceima, dans son siège de Tanger, et a connu la présence remarquée d'une partie du corps diplomatique accrédité à Rabat.

Le communiqué final de la conférence comporte une autre motion, **également soumise au Souverain, afin que le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** réalise une étude, en concertation avec tous les intervenants concernés, sur la possibilité de revoir le volet du code pénal qui porte sur la drogue, notamment sa culture et sa consommation. Laquelle étude devrait prendre particulièrement en compte l'angle des droits de l'Homme.

Les conférenciers ont, de même, appelé les Nations Unies à adopter de nouvelles approches et politiques dans le domaine de la lutte contre la drogue. Approches qui prendraient en compte le droit au développement durable, la santé publique et les droits de l'Homme. Cette révision d'approche est dictée, affirme le communiqué final de la conférence, par les retombées néfastes et non productives de la politique de répression et de pénalisation actuellement adoptée par l'ONU.

De même, ils ont appelé tous les Etats à s'engager pour apporter aide, soutien et protection aux dépendants de drogues.

Selon Ilyas El Omari, président de Région, cité par le quotidien, «l'objectif central de cette conférence a été de proposer des alternatives juridiques qui prennent en compte le droit à la santé, à la dignité, au développement et à la prospérité et des alternatives socio-économiques qui permettent un développement global et durable tout en respectant le patrimoine et les usages des habitants».

Le quotidien Akhbar Al Yaoum s'est également intéressé au sujet dans son édition du lundi 21 mars. Ilyas El Omari, également secrétaire général du PAM, défend la culture du cannabis, et ses adversaires politiques l'accusent de servir un agenda électoral, affirme le journal. Citant le secrétaire général du PAM, le quotidien affirme que la déclaration d'indépendance des Etats-Unis est rédigée sur une feuille fabriquée en chanvre. De même qu'une plante de kif, produite localement, contient entre 50 et 60 substances pharmaceutiques

pouvant entrer dans le traitement de plusieurs maladies, dont des maladies du cœur.

Malgré cela, affirme la même source, ce sont près de 40.000 agriculteurs de condition très modeste qui vivent actuellement dans les montagnes du Rif, dans la peur et sans papiers d'identité. Ils sont privés de tous leurs droits, dont les plus élémentaires, parce qu'ils sont recherchés pour culture de cannabis. En même temps, les personnes poursuivies, entre barons de la drogue et membres de réseaux de trafics de stupéfiants, sont au nombre de 400, soit à peine 1% de l'ensemble des personnes poursuivies en justice.

http://fr.sofapress.com/5461.html

http://www.le360.ma/fr/politique/cannabis-des-conferenciers-appellent-depuis-tanger-a-une-intervention-royale-65507

Le 10-ème Festival Handifilm du 30 mars au 2 avril à Rabat, sous le signe « Ma dignité mon droit »

Par Le Télégramme.Info - 18 mars 2016 0

La 10ème édition du Festival Handifilm se tiendra du 30 mars au 2 avril à Rabat sous le thème « Ma dignité mon droit », a annoncé vendredi l'Association Handifilm, organisatrice de l'événement.

Initié avec l'appui de la commission d'aide à l'organisation des festivals et le Centre Cinématographique Marocain, le Festival Handifilm entend continuer cette année à promouvoir un débat constructif sur le handicap tout en enrichissant l'action culturelle et notamment cinématographique, restant ainsi fidèle au challenge de qu'il s'est fixé depuis sa création en 2007, a assuré l'association dans un communiqué.

Le thème de cette édition (Ma dignité mon droit), organisée en partenariat notamment avec le **Conseil national des droits de l'homme,** s'inscrit en conformité avec la Déclaration universelle des droits de l'homme, selon les initiateurs qui invitent le public à découvrir une trentaine de films et capsules issus de 10 pays des 4 coins du monde qui représenteront le handicap selon différentes nuances et sensibilités.

Outre les compétitions internationales « courts-métrages en rapport avec le handicap » et « capsules de sensibilisation au thème du handicap réalisées par des lycéens », ainsi que la section « Panorama », cette édition prévoit de riches activités parallèles dont une table ronde sur la filmographie marocaine ayant traité le handicap et une master class sur « les points communs et les points distinctifs entre spots de sensibilisation et spot publicitaires ».

Au programme figurent également un atelier d'écriture de scénarii et une conférence intitulée « le droit à la dignité et son impact sur l'image des personnes en situation de handicap et leur participation sociale ».

Par ailleurs, un vibrant hommage sera rendu à des personnalités des domaines du cinéma et de la promotion des droits des personnes en situation de handicap et du cinéma, à savoir Jamal Lababsi et Soumaya Amrani.

http://telegramme.info/le-10-eme-festival-handifilm-du-30-mars-au-2-avril-a-rabat-sous-le-signe-ma-dignite-mon-droit.html